



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الْوَفَّاءُ الْمِصْرِيَّة

جريدة رسمية للحكومة المصرية - على غير اعتياد

(العدد ٩٥ مكرر) الصادر في يوم الاثنين ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ - ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٦ (العدد ٥١٢٨)

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٥٦

بالموافقة على اتفاقية الدفاع المشترك المقودة بين جمهورية مصر
والملكة العربية السعودية والملكة المتوكلة العينية والموقع عليها بجملة
في ١١ من رمضان سنة ١٣٧٥ هـ الموافق ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٦ م

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - ووفق على اتفاقية الدفاع المشترك المقودة بين حكومة
جمهورية مصر وحكومة المملكة العربية السعودية وحكومة المملكة المتوكلة
العينية والموقع عليها بجملة في ١١ من رمضان سنة ١٣٧٥ هـ الموافق
٢١ من أبريل سنة ١٩٥٦ م

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون.

يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر بديوان الرياسة في ٢٢ ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ (٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦)

جمال حيد للتأشير

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٥٦

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالترخيص
للحكومة بالاشتراك في بنك صناعي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٧ بالترخيص للحكومة
بالاشتراك في بنك صناعي ؛

وعلى المرسوم الصادر في ١٨ أبريل سنة ١٩٤٩ بتأسيس البنك الصناعي ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص البند "ج" من المادة ٢ من القانون
رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه النص الآتي :

"ج - أن تأذن لوزير المالية والاقتصاد في أن يقدم قروضا للبنك
وأن يقوم بضمانه - نيابة عن الحكومة - فيما يقدره من قروض بحيث
لا يتجاوز مجموع ما يقدمه وما يضمنه منها سبعة ملايين من الجنيهات ،
وتحدد الشروط ومن بينها سعر الفائدة بالاتفاق بين وزارة المالية
والاقتصاد والبنك ."

مادة ٢ - يلغى القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام
القانون سالف الذكر .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون
ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ (٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦)

جمال عبدناصر